لعرض مشاكلكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة البريدي: الشويخ ـ طريق المطار ـ شارع الصحافة
ص.ب 23915 ـ الصفاة
الرمز البريدي: 13100 الكويت
أو على بريدنا الإلكتروني:
syrianaffairs@alanba.com.kw

سورية أنتجت 703 ملايين برميل نفط في 5 سنوات

كشفت بيانات وزارة النفط السورية عن ان إنتاج سورية من النفط خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة التي انتهت بانتهاء العام 2010 يقدر بـ 703 ملايين برميل، فيما بلغ انتاج الغاز الطبيعي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة مع المتوقع لعام 2010 قرابة 5,4 مليارات متر مكعب.

وقد سجل إنتاج الشركة السورية للنفط ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الخطة نتيجة عمليات التطوير في حقول الشركة، إضافة الى دخول شركات عاملة جديدة ساهمت في زيادة الإنتاج (دجلة، البوكمال، الرشيد، وشركة عودة للنفط).

وقدرت البيانات إنتاج الغاز النظيف خلال سنوات الخطة بنحو 13,2 مليار متر مكعب، فيما وصل إنتاج الغاز المنزلي من معامل معالجة الغاز الى 1792 ألف طن، زيادة على المخطط البالغ 1959 ألف طن.

«بردى» رمز دمشق يغتسل بدموعه .. فهل من ينقذه؟

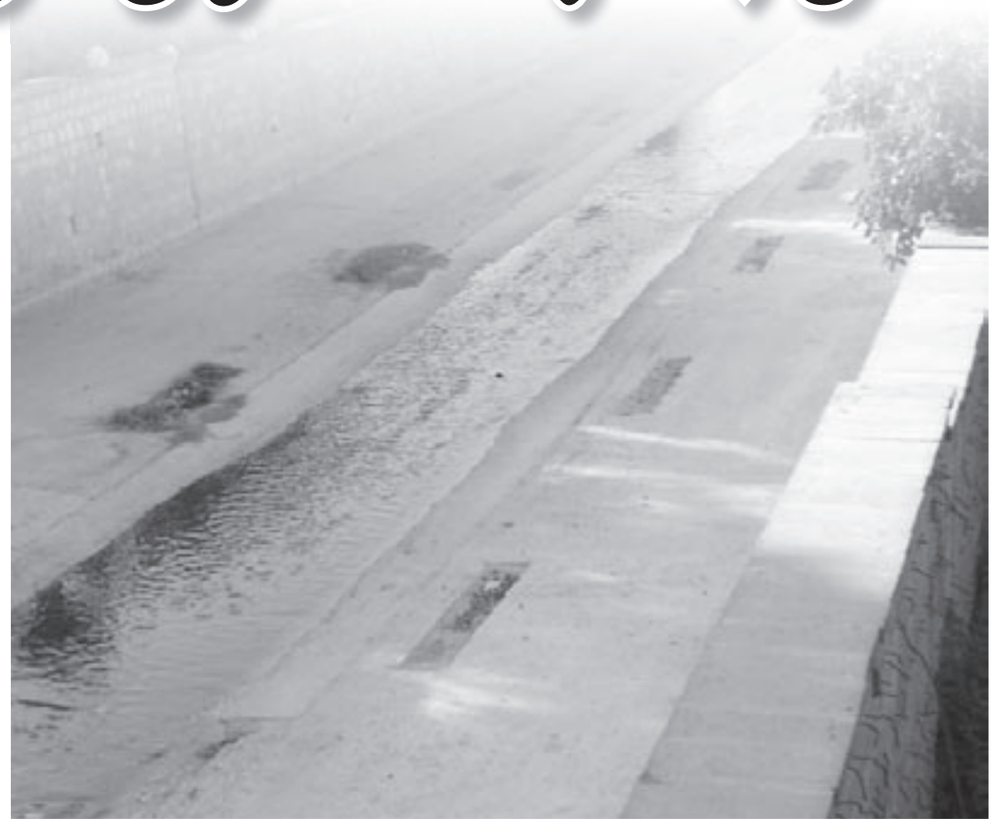

«سلام من صبا بردى أرق ودمع لا يكفكف يا دمشق»، مطلع قصيدة لأمير الشعراء أحمد شوقي تغنى فيها بجمال نهر بردى الذي عاشت دمشق على إيقاع نبضه قرونا طويلة، لكنه اليوم تحول لرمز مفقود للمدينة.. جفت مياهه وتلوث ما بقي منها، فأمسى بردى الحاضر في حكايات عشق الأدباء والشعراء والمستشرقين لدمشق شاهدا يحتضر على وحشية الحضارة المدنية الحديثة التي يتغنى بها الكثيرون.

لكن بردى لم يكن ذلك الرمز الأثير عند شوقي وحده، إذ يستذكر الشاعر المصري أحمد فؤاد نجم جماله وهو يردد قصيدة شوقي لدمشق، ويروي كيف طلبت المطربة أم كلثوم بإصرار رؤية النهر الذي يلهم الشعراء عند زيارتها لدمشق، ويضيف «الألم يعتصر قلبي وأنا أراه جافا اليوم بعدما شهدت عظمته بالأمس، لقد بكيت مطولا وأنا أتأمل ما بقي منه»، لكن الشاعر السوري سليمان العيسى ـ الذي ألف لبردى قصائد عديدة يتغنى في إحداها بخلوده ـ لايزال يجد فيه «رمز دمشق الخالد»، لذلك يرفض «الشفقة أو الحزن عليه».

ويضيف العيسى أن «بردى هو الجندي المجهول وسيبقى بأي حال له، فكل حصاة فيه تقاتل لأجل إحياء البلدان الأخرى».

نهر الجنة

ينبع بردى ـ الذي أطلق عليه قديما «بارادايس» (الجنة) ـ من بحيرة نبع بردى في جنوب الزبداني على سلسلة الجبال السورية شمال غرب دمشق، ويصب في بحيرة العتيبة جنوب شرق مدينة دمشق.

وللتغير المناخي دور رئيسي في جفاف النهر على رأي البعض، لكن المذنب الأكبر في قتل هذا الرمز هو الانسان. فإلى جانب الزحف السكاني الكبير باتجاه العاصمة فقد بات النهر الخالد مصبا لمياه الصرف الصحي والزراعي ومخلفات المنشآت الصناعية. والأدهى والأمر أن المطاعم والمقاهي التي ما كانت لتزدهر على ضفتيه لولا مياهه المتدفقة شريكة أيضا في الاجهاز عليه.

يضاف الى ذلك، زيادة الطلب على المياه سواء لجهة مياه الشرب أو لاستخدامات الري والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية، في الوقت الذي كانت فيه تغذية النبع سنويا تنخفض في ظل تذبذب الهاطل المطري، وفي الماضي كان نبع بردى ونبع عين الفيجة يجتمعان معا ويصنعان هذا الجريان الذي كان يستمر حتى في فصل الصيف، لكن الطلب المتزايد وانخفاض المنسوب أدى تدريجيا لانخفاض جريان النهر.

وتتمثل زيادة الطلب في حوض بردى والأعوج وفي نبع بردى تحديدا في عدد الآبار التي تم حفرها من قبل المزارعين، سواء تلك المرخصة أو غير المرخصة لسقاية المزروعات التي نمت بشكل كبير مقارنة بالعقود الماضية، واعتمادها لفترة زمنية على الري بالطريقة التقليدية المهدر للمياه بشكل كبير، وهذه الآبار يقدر عددها اليوم بالمئات، فوفق مديرية الموارد المائية بدمشق وريفها فليس هناك أي إحصائية عن عدد الآبار المخالفة في حوض النبع، لكن الأرقام المتوافرة تقول إن عدد الآبار المخالفة بكل مصادر مياه الشرب في الزبداني وعلى مسافة كيلومتر واحد يبلغ نحو 1100 بئر، وفي كل محافظة ريف دمشق هناك نحو 6500 بئر.

على أن الأهم هنا هو العجز الذي بدأ يظهره نبع الفيجة وهو أحد المصادر الرئيسية لتغذية نهر بردى، ففي السنوات السابقة وصل عجز النبع في أشهر الصيف إلى حدود غير مسبوقة وأحيانا خطرة نتيجة تدني الهاطل المطري وزيادة استهلاك المياه والهدر الحاصل فيها.

وتشير دراسة تقييم حساسية قطاع المياه للتغيرات المناخية في سورية إلى أن قطاع البلديات في حوض بردى والأعوج يستهلك جزءا كبيرا من موارد الحوض (24٪)، لتأمين مياه الشرب، وهو الأكبر مقارنة مع ما يستهلكه هذا القطاع في الأحواض الأخرى وبالتالي فهو الذي سيكون الأكثر تأثرا. وقد قامت مدينة دمشق لتخفيض الضياع والهدر من شبكات مياه الشرب بتحسينات كبيرة. كذلك فإن نوعية المياه الجوفية التي تشكل مصدرا آخر لمياه الشرب تتدهور خاصة في سهل دمشق نتيجة للري الجائر والتسميد المفرط والتلوث الناتج عن الفضلات الصناعية والمنزلية، أدى هذا إلى إغلاق ما يزيد على 200 بئر من آبار الشرب عام 2005 وزاد من الضغط على الموارد الأكثر عذوبة من نبعي الفيجة وبردى.

والأهم.. كان هنا

لكن السبب الأكثر اهتماما وإثارة للجدل يتعلق بتوجه الحكومة بعد منتصف التسعينيات من القرن الماضي لتوفير مياه الشرب للعاصمة ودعم نبع الفيجة من المياه الجوفية لنبع بردى، فجرى حفر العديد من الآبار لتلك الغاية وأثر هذا تأثيرا لا يقبل الشك على جريان نهر بردى، إنما الخلاف يدور دوما حول حجم هذا التأثير، ففي الوقت الذي يعتبره سكان المنطقة سببا مباشرا أثر على جريان النهر وعلى المزروعات على جانبي مجرى النهر من منبعه مرورا بالغوطة وانتهاء بالمصب، ترى الجهات المسؤولة عن المشروع أن التأثير لم يكن بذلك الحجم.

وتقول د.ابتسام حمد ـ رئيسة قسم العلوم البيئية في كلية العلوم بدمشق، والتي أشرفت على العديد من الدراسات التي تتناول تلوث بردى ـ إنه في تسعينيات القرن الماضي بدأ النهر يفقد تدريجيا ملامحه، حيث حول مجراه إلى منطقة عدرا لتنقية مياه الصرف الصحي بالنهر، وتم تبليط مجراه في منطقة المعرض الدولي مما ساهم في الحد من تدفقه.

وترى د.حمد أن النهر الآن يحتاج إلى دعم بمجار خاصة تنجيه من الصرف الصحي، فالطبيعة ـ التي تمنح الأنهار عادة أنواعا مختلفة من النباتات تقوم بتنقيتها تلقائيا من التلوث عبر امتصاص العناصر الثقيلة ـ باتت عاجزة في حالة بردى «لأن التلوث فاق طاقته» فلم يعد النهر قادرا على التنفس.

مقترحات للحل

خضع بردى خلال السنوات السابقة لحملات تنظيف لمجراه بدعم من جمعيات أهلية ومؤسسات دولية، لكن د.حمد تجد أن العمل البيئي لا يكفيه هذا مثل هذه الجهود، بل يحتاج إلى تكاتف وتنسيق بين الجهات الخاصة والعامة، «فالنهر يحتاج لمحطات تنقية عديدة، وهذا ما تلجأ إليه الدول التي تحرص على الحفاظ على جمالية أنهارها». ورغم الحملات المتعددة فإن النهر لايزال على حاله، ولاتزال رائحة مجاري الصرف الصحي طاغية على أماكن تحيط به تبعد المارة عنه، فمنظره لا يجذب الناس لتأمله، بل يسارع البعض لتخطيه عند المرور قربه تفاديا للرائحة الكريهة المنبعثة منه.

لكن د.حمد ـ وبعيدا عن تخصصها في مجال البيئة ـ تنظر الآن إلى بردى بشوق وحزن، حالها حال من عاصره فترة تألقه، وحال عشاق دمشق الذين لم تتيسر لهم رؤيته سابقا، لكنه بات محفورا في مخيلتهم من خلال قصائد الشعراء، أو ربما لأنهم يحسنون الاستماع لأنين نهر اغتسل بدموعه... دموع باتت وحدها النقية التي تجري فيه وتروي قصة مجد لنهر يصارع للبقاء.

كونوا معنا

بقع ضوء..

رغم سوداوية المشهد السياسي الذي يلف القضية الفلسطينية على مستوى الانقسام الداخلي الفتحاوي ـ الحمساوي، ورغم السواد الأشد الذي يغشى مستقبل ملف المفاوضات المتهاوية.

إلا أن الأيام القليلة الماضية شهدت ما يمكن تسميته ببقع ضوء كسرت ذاك السواد الشديد القتامة. ولعل أكبر تلك البقع وأكثرها سطوعا قافلة «آسيا 1» التي استطاعت أن تصل غزة رغم الصعوبات.. ولا تكمن أهمية تلك القافلة بما تحمله من مؤن، بل لأهمية دخول القارة الأكبر بكل تناقضاتها على خط القضية الفلسطينية.. فليس أهم من أن يتحد الباكستاني والهندي متناسين ما بينهم من دماء وأرض في سبيل القضية الفلسطينية.

البقعة الأخرى، والتي لا تقل أهمية عن الأولى، وإن كانت أقل صدى على شاشات التلفزة هي تظاهرة المتضامنين الأوروبيين أمام حاجز قلنديا الفاصل بين رام الله والقدس، وما رافقها من اشتباكات مع الشرطة الإسرائيلية التي اعتقلت مجموعة من الناشطين الفرنسيين الآتين من بلادهم البعيدة ليندوا بالاحتلال وبالنازية الجديدة.

أما ثالثة الإضاءات فكانت في اسطنبول حيث كان الاستقبال الشعبي التركي الضخم لسفينة «مافي مرمرة» التي هاجمتها إسرائيل واغتالت 9 من روادها الأتراك، إذ ارتفعت أعلام فلسطين جنبا إلى جنب مع الأعلام التركية، فيما بدا وكأنه مؤشر على أن المجتمع التركي مستمر في نصرة فلسطين، لاسيما أن نشاط الاستقبال ترافق مع الإعلان عن انطلاق أسطول «الحرية 2».

ورغم البعد عن آسيا وأوربا إلا أن ضوء المواقف الشجاعة لدول أميركا اللاتينية كان جليا بإعلان الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وهذا الاعتراف يعد نقلة نوعية في نظرة المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية.

كل تلك الإضاءات لا يمكن لها أن تزداد بريقا مادامت ظلمة الانقسام الفلسطيني قائمة.. وللحديث صلة.

هدى العبود

استقرار أسعار العقارات عام 2010

دمشق الرابعة إقليمياً من حيث الإيجار التجاري

بروين إبراهيم

أشار تقرير اقتصادي متخصص في قطاع العقارات إلى أن «هذا القطاع شهد أداء جيدا، نتيجة الطلب على المساحات التجارية والسكنية، ونتيجة الإصلاحات الهادفة إلى تحسين الاستثمار في هذا القطاع». وبين أن «السوق اجتذبت العديد من المستثمرين الإقليميين في السنوات القليلة الماضية، كما استفادت من السيولة الفائضة في المنطقة، بعد الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية، الذي جاء في ظل التحرر التدريجي للاقتصاد السوري».

وكشف مقاولون خليجيون عن خطط لإطلاق مشاريع سكنية وتجارية ومكتبية في سوق ينقص فيها العرض العقاري، مع التركيز على المناطق المحيطة بالعاصمة، وبحسب التقرير، تمكن قطاع العقارات من جذب جزء كبير من أموال المستثمرين المحليين، في إطار الطلب المتزايد والفائض النقدي في أيدي السكان المحليين والمغتربين السوريين في المنطقة، كما أن ضعف العرض وانخفاض معدلات الفوائد والافتقار إلى الفرص الاستثمارية المناسبة، كلها عوامل أسهمت في زيادة أسعار العقارات في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء البلاد، خاصة في مركز المدن الكبيرة، وانقلب هذا الاتجاه في الأشهر الثمانية عشر الماضية، بحيث انخفضت نوعا ما أسعار العقارات، في حين استقرت أسعار العقارات في دمشق خلال الفصل الأول من هذا العام.

ولفت التقرير إلى أن القطاع العقاري شهد تحسنا في الإطار التنظيمي، إذ صدرت العديد من القوانين والأنظمة الهادفة إلى تسهيل وجذب الاستثمارات إلى قطاع البناء والعقارات، كالقانون الذي صدر في يونيو 2010 القاضي بتنظيم تخطيط الأراضي المستخدمة وحماية الأماكن ذات الطابع الثقافي، ووضع حد للمستوطنات غير الشرعية حول أكبر المدن السورية، كما صدر مرسوم آخر في أكتوبر 2010 يقر عددا من القوانين الجديدة، في محاولة لتوفير مشاريع عقارية جيدة، ويلزم هذا المرسوم المقاولين، الذين يمتلكون أراضي واقعة في المحافظات السورية، بالحصول على رخصة بناء لأراضيهم في غضون سنة من تاريخ شرائها، والانتهاء من أعمال البناء في غضون ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على الرخصة.

استقرار العقارات التجارية

وأوضح التقرير أن سوق العقارات التجارية في سورية بقيت مستقرة نسبيا، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي، ووفقا لأحدث دراسة قامت بها مؤسسة «كوشمان اند ويكفيلد»، احتلت دمشق المرتبة الرابعة من حيث أغلى معدل لإيجارات الأماكن التجارية من أصل عشر دول في المنطقة شملتها الدراسة، وقد بلغ الإيجار السنوي في دمشق 980 يورو للمتر المربع الواحد عام 2009.

دمشق في المرتبة الخامسة إقليميا

وأشار التقرير إلى أن سوق العقارات في دمشق تميزت بطلب متزايد يفوق العرض غير الكافي، إضافة إلى القيود المفروضة على العرض والتكاليف المفروضة عند تحويل المساحات السكنية إلى مكاتب، والتي أدت إلى زيادة الأسعار في هذه السوق، ووفق آخر دراسة صادرة عن المستشارين العقاريين العالميين (كوشمان اند ويكفيلد)، احتلت دمشق المرتبة الخامسة من حيث أغلى معدل لإيجارات المكاتب من بين المدن الإقليمية، بإيجار سنوي بلغ 374 يورو للمتر المربع الواحد في وسط مدينة دمشق عام 2009، لكن أسعار المساحات المكتبية في دمشق استقرت في النصف الأول من العام الماضي، ووفقا لنفس الدراسة، سيبنى عدد من المساحات المكتبية خارج المدينة القديمة، خاصة أن المركز التجاري في دمشق سينتقل غربا إلى «دمشق الجديدة» في منطقة يعفور.

ويقول التقرير: إن المشاريع الجارية، التي بدأت عام 2009 والتي من المتوقع أن تشارف على نهايتها خلال السنوات القليلة الماضية، تقدر تكلفتها بأكثر من مليار دولار، وبإمكانها تلبية حاجات السوق للمساكن وللمساحات التجارية والمكتبية أيضا، وعلى هذا النحو، فإن آفاق القطاع العقاري في سورية وصناعة الأسمنت لاتزال قوية إلى حد ما، في حين التحدي الرئيس لايزال يكمن في مزيد من تعزيز التخطيط التنظيمي للمشاريع العقارية، بطريقة تضمن تنمية أكثر توازنا لسوق العقارات بشكل عام.

الحكومة تدرس استحداث ضاحية سكنية جديدة في ريف دمشق

بحثت الحكومة السورية مؤخرا مشروع استحداث مجتمع عمراني في محافظة ريف دمشق، وإحداث ضاحية سكنية جديدة، بالإضافة إلى إجراء دراسة حول نقل المركز الرئيسي لبعض الشركات بما يجعلها أكثر قربا من مراكز العمل والإنتاج.

ومن شأن إحداث مجتمع عمراني في ريف دمشق ان يسهم في إقامة منطقة جذب مستحدثة خارج نطاق مدن المحافظة، ومد محاور العمران الى المناطق النائية كما أنها تسهم في الحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

كما تهدف الحكومة من خلال اقامة ضواح سكنية إلى إيجاد الحلول لكل المشاكل العمرانية من تأمين المسكن المناسب للمواطن والحد من السكن العشوائي ومناطق المخالفات وغيرها.

وفي سياق آخر، طلب رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي عطري من وزارة الاقتصاد والتجارة دراسة أوضاع بعض الشركات التابعة لها، واقتراح بنقل المركز الرئيسي لهذه الشركات إلى بعض المحافظات بما يجعلها أكثر قربا من مراكز العمل والإنتاج، وذلك بهدف التخفيف من آثار تمركز الشركات والمؤسسات في محافظة دمشق.

وتتمركز معظم الشركات والمؤسسات في مدينة دمشق، فيما تتركز بعض من المعامل والمؤسسات التابعة لها في محافظات أخرى، ما يجعل عملية مراقبة عمل هذه المعامل والمصانع صعبة.

كما تم التأكيد على ضرورة استكمال تنفيذ ما بقي من توصيات المؤتمر الصناعي الأول والثاني، لاسيما ما يتعلق منها بقضايا التأمينات، والعمل إلى إيلاء الاهتمام والإسراع بانجاز مشروع قانون التأمينات الاجتماعية وعرضه على المجلس في أقرب وقت.

شركة خدمات مالية تنسحب من بورصة دمشق

جهاد تركي

أكدت مصادر مطلعة في بورصة دمشق نبأ انسحاب الشركة الإسلامية للخدمات المالية من بورصة دمشق، وهذا ما عادت وأكدته الشركة في بيان تلقت «الأنباء» نسخة منه أشار إلى أن الشركة حصلت على موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية على تجميد إذن العمل الممنوح لها .

وتأتي هذه الخطوة، بحسب بيان الشركة، في إطار خطة الشركة لإعادة هيكلتها في ظل الظروف الحالية التي تعيشها سوق دمشق للأوراق المالية من تواضع في أحجام التداول ومحدودية عدد الشركات التي تستطيع الشركة الإسلامية للخدمات المالية الاستثمار فيها أو تداول أسهمها، كون هذه الشركة لا يسمح لها إلا بالتعامل بأسهم الشركات التي تتوافق في أعمالها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلك التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.

وجاء قرار مجلس مفوضي الهيئة بتجميد اذن العمل الممنوح للشركة الإسلامية للخدمات المالية بناء على طلبها، ومنحها الاذن لتسوية أعمالها المعلقة حتى نهاية الربع الأول من العام 2011، على أن تقوم الشركة بالتأكد خلال هذه الفترة من إنجاز أي أعمال معلقة على أكمل وجه، بما في ذلك تحويل جميع الأسهم المودعة لديها من قبل عملائها لمركز المقاصة والحفظ المركزي، وتصفية أرصدتهم النقدية عبر شيكات مصدرة لأمر المستفيد الأول، أو تحويلات او حوالات مصرفية، مع التأكيد على عدم تسلم أي أوامر بيع أو شراء في هذه الفترة.

استثمارات «حسياء» الصناعية تجاوزت 83 مليار ليرة وتوفر 20 ألف فرصة عمل

تجاوز حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية بحسياء عتبة 83 مليار ليرة مع نهاية عام 2010.

وقال مدير المدينة الصناعية خالد عز الدين إن المدينة وفرت بنفس الفترة أكثر من 20 الف فرصة عمل، مشيرا الى أن عدد المعامل المنتجة في المدينة وصل الى 150معملا برأسمال يصل الى 38 مليار ليرة فيما وصل عدد المقاسم المخصصة للصناعيين إلى 817 مقسما منها 506 مقاسم صناعية و311 حرفيا.

ولفت عز الدين الى ان مدينة حسياء الصناعية ساهمت في رفع معدل النمو وزيادة الناتج المحلي من خلال الاستفادة من المواد الاولية وتصنيعها بدلا من تصديرها خاما وباستقطابها لمشروعات نوعية عمادها المواد الاولية المتمثلة في الفوسفات والرمل الكواتيزي التي تدخل في الصناعات الكيماوية ومواد البناء والعوازل الحرارية، مشيرا الى اهمية إحداث الجزيرة الأولى بالمدينة والتي تعد أول منطقة تطوير عقاري في سورية وتصل تكلفتها التقديرية إلى 10 مليارات و720 مليون ليرة على مساحة تصل إلى 68 هكتارا حيث تتمتع بالربط الطرقي ومصادر المياه والكهرباء والصرف الصحي.

وأوضح عزالدين أهمية المجمع الحكومي في المدينة الذي افتتح نهاية العام الماضي والذي تبلغ مساحته التقريبية 5000 متر مربع وكلفته 140 مليون ليرة ويعتبر خطوة هامة نحو تبسيط الإجراءات والإصلاح الاقتصادي وبوابة حقيقية لجلب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية من خلال آلية النافذة الواحدة لتجمع ممثلي الوزارات المعنية المنطقة الحرة من أجل تسهيل أعمال المستثمرين ورجال الأعمال والتي تلعب دورا في تكامل الأنشطة والمشروعات الصناعية.

يذكر أن مدينة حسياء الصناعية أسست عام 2004 لتكون تجمعا صناعيا عمرانيا متطورا تتضمن كل المرافق الخدمية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والترفيهية والمهنية بمساحة قدرها 2500 هكتار تتسع إلى70 ألف نسمة مع توسع يمكن أن يصل إلى مساحة 12500 هكتار و350 ألف نسمة.